# سياسة تركيا تجاه الأزمة السورية

أرول چبچي - قادر أوستُن*


## ملخص

اندلعت الثورة السورية قبل عامين، ولم تظهر في الأفق أي بادرة أمل بقرب نهايتها. وبينما يضيق الخناق على المعارضة، يواصل نظام الأسد استخدام كل الأوراق الدبلوماسية والسياسية والأمنية التي تراكمت لديه على مدى العقود العديدة الماضية. كما يحاول في كثير من الأحيان، الاستفادة من المصالح الدولية المتشابكة للدول الكبرى في سوريا. وبرغم الانفجار الذي أودى بحياة مسؤولين أمنيين رفيعي المستوى من نظام الأسد في شهر يوليو 2012، لم تستطع المعارضة إسقاط النظام حتى الآن. كما أن حادث إسقاط المقاتلة التركية (إف4-)، ساعد على زيادة تحركات حزب العمال الكردستاني عبر الحدود، كذلك أدى تدفق اللاجئين والعنف في الدول المجاورة، لارتفاع وتيرة العنف ولم تتمكن أنشطة الجماعات المتطرفة من إحداث تغيير يذكر في تحركات المجتمع الدولي. ورغم ارتفاع الأصوات الداعية لاتخاذ إجراءات دولية وإقليمية أحيانا، إلا أنه لا توجد أي قيادة دولية واضحة أو توافق في الآراء بشأن كيفية التعامل مع الأزمة في سوريا. فبعد أن وقفت تركيا بكل وضوح بجانب الشعوب وساندتها ضد الأنظمة الاستبدادية خلال الربيع العربي وبعد موقفها الصريح ضد الأسد، ينتظر من تركيا الآن «القيام بشيء ما». لكن في الوقت الحالي، من الواضح أن تركيا لن تقوم باتخاذ أية إجراءات أحادية الجانب لوضع حد للصراع الدائر، مع أنها لا تزال صاحبة المصلحة في انتهاء الأزمة، وتسعى إلى وضع حد سريع للصراع بدعم المعارضة بكل ما في وسعها.


وبينما يستمر نظام الأسد في قمعه الوحشي للمعارضة، تركز الجهود الدولية على إيجاد وسيلة لتقديم المساعدات الانسانية للشعب السوري، وتعمل على إقناع روسيا وإيران بوقف دعمهما للنظام. هناك أيضا قلق متزايد من إمكانية استخدام النظام السوري للأسلحة الكيميائية، وكذلك خوف من الوجود المتزايد للجماعات المتطرفة في سوريا. على أية حال، لم يتم إحراز تقدم يذكر على هذه الجبهات، وليس من الواضح كيف يمكن للقوى الخارجية أن تمارس المزيد من الضغوط على النظام السوري. تركيا من جهتها، تحاول لفت أنظار القوى الدولية إلى الازمة في سوريا، وتقدم الدعم للمعارضة السورية داخل تركيا وفي سوريا- كما أشارت بعض التقارير- المساعدات السرية التي تقدمها تركيا للمعارضة المسلحة، مع صعوبة تأكيد صحة مثل هذه المعلومات. ومع ذلك، فإن ديناميات الصراع المسلح بين قوات النظام والمعارضة هي ما سوف يحدد من سيأتي بعد الأسد، وليس الجهود الدولية.

* ستا - واشنطن
ecebeci@setadc.org
kadirustun@setadc.org

في الوقت الراهن، لا يزال المجتمع الدولي منقسما حول سوريا، ولا توجد أية دولة قادرة أو مستعدة لقيادة تحالف أو ائتلاف لإسقاط نظام الأسد. لذلك، فالمعارضة السورية، ما زالت تفتقر إلى القدرة على زعزعة استقرار النظام بشكل جدي، وذلك رغم زيادة تدفق الأسلحة التي تحصل عليها. إن عملية إسقاط نظام عمره 40 عاما، بجهازه الأمني المعقد والدعم الدولي الذي يتلقاه، يزيد من تعقيد المصالح المتضاربة للقوى الإقليمية والعالمية. كما يشير العديد من المحللين، فإنه لا تبدو هناك أي خيارات تدعو إلى التفاؤل تجاه إنهاء الازمة في سوريا وحتى أفضل سيناريوهات إسقاط النظام تشير إلى تكبد تكاليف بشرية ومادية فادحة.

**في الوقت الراهن، لا يزال المجتمع الدولي منقسما حول سوريا، ولا توجد أية دولة قادرة أو مستعدة لقيادة تحالف أو ائتلاف لإسقاط نظام الأسد.**

بلا شك، إن إقناع روسيا وإيران بإعادة النظر في دعمهما للنظام السوري أمر بالغ الاهمية، بالنسبة لأي نوع من الجهود الدولية التي يمكن أن تؤثر في الأحداث الجارية بسوريا، لصالح المعارضة. ومع ذلك، فإن احتمال حدوث مثل هذا السيناريو ضئيل، لا سيما بعد تعنت مواقف تلك البلاد في ظل غياب أية رغبة دولية قوية بالتدخل في سوريا. لقد دعا بعض المحللين تركيا أن تتدخل بمفردها، وربما أن تقوم بعمل عسكري للمساعدة على إنهاء العنف هناك. ومع ذلك، تجنبت تركيا القيام بأي عمل عسكري بمفردها. لكن في أعقاب حادث إسقاط المقاتلة التركية إف4-، أعلنت تركيا أنها ستتعامل مع أي عمل عسكري عبر الحدود باعتباره عملا عدوانيا، وأوضحت أنها لن تتهاون أو تتسامح في الرد على أي حادثة أخرى في المستقبل. الآن تدعو تركيا إلى إنشاء مناطق آمنة (ومنطقة حظر جوي) داخل الأراضي السورية للحد من تدفق أعداد اللاجئين القادمين إلى تركيا. لكن لا توجد رغبة دولية في القيام بمثل هذه المهمة، خاصة أن أي انخراط في صراع بالشرق الأوسط يعيق الولايات المتحدة عن اتخاذ موقف استباقي في سوريا. وقد أعلن الرئيس الامريكي أوباما أن استخدام النظام السوري للأسلحة الكيميائية خط أحمر، ومن المرجح أن النظام السوري سيكون حريصا على عدم إثارة التدخل الخارجي. عموما، الولايات المتحدة تتعاون مع تركيا في دعم المعارضة، من خلال تقديم «مساعدات إنسانية»، لكن هناك مؤشرات قوية على أن هذا الدعم قد يذهب إلى مدى أبعد.

## سياسة تركيا تجاه سوريا: من الانخراط إلى تغيير النظام

من أجل تحديد الإجراءات المحتملة التي ربما ترغب تركيا في اتخاذها أو على استعداد لاتخاذها في سوريا، نحن بحاجة إلى تحليل مسار العلاقات الثنائية لهذه الدول، خاصة في العقد الماضي. فبينما كان صناع السياسات

التركية متشككون وغير واثقين في النظام السوري في التسعينيات من القرن الماضي، إلا أنه على مدار العقد الماضي تغيرت سياسة تركيا تجاه سوريا بشكل كبير. اليوم، من حيث العلاقات الحكومية، عدنا إلى نقطة الصفر. مع ذلك، فإن هناك اختلاف جوهري: ذلك أن لتركيا نصيب في ما يحدث داخليا في المشهد السياسي السوري، ولم يكن هذا هو الحال قبل عقد من الزمن.

تحسنت العلاقات التركية السورية بشكل كبير في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية، وخاصة في النصف الثاني من العقد الماضي. في التسعينيات اتسمت السياسة التركية تجاه سوريا، بالتهديد الأمني الذي تمثل في الدعم السوري لحزب العمال الكردستاني، والتي أدت إلى الاقتراب من حافة الحرب بأواخر تسعينات القرن الماضي. وقد كان قرار طرد زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان في 1998 من دمشق بمثابة نقطة تحول في العلاقات الثنائية، كما أسفرت الضغوط التي مارستها أنقرة على دمشق عن نتائج ملموسة من حيث التعاون الأمني. نتيجة لذلك، فإنه على مدار العقد الماضي، تعمقت العلاقات التركية السورية في إطار استرتيجية «تصفير المشكلات مع الجيران».

كانت العلاقات الجيدة مع سوريا هي السمة المميزة لسياسة الجوار التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط. ولم تحسن تركيا من علاقاتها السياسية والاقتصادية مع سوريا فحسب، ولكن عملت أيضا على إنهاء عزلة سوريا على الساحة الدولية من خلال اتفاق سلام مع إسرائيل. وظهرت تركيا بمظهر الوسيط النزيه في المنطقة. كما سعت تركيا إلى تعزيز مصالحها الإقليمية من خلال التكامل الاقتصادي والسياسي من جهة، والتعاون الأمني من جهة أخرى. وعندما اندلعت الاحتجاجات الأولى ضد نظام الأسد في سوريا، تدخلت تركيا بسرعة وحاولت إقناع الأسد بتنفيذ إصلاحات من شأنها أن تؤدي إلى نظام حكم تعددي وديمقراطي في نهاية المطاف. لكن خيب نظام الأسد آمال الحكومة التركية بعد أن رفض أن تسير البلاد في مسار سلمي وبعد شنه الحمله الوحشية ضد المتظاهرين السلميين.

وبعد أن اتضح أن النظام السوري لن يستجيب بشكل بناء للنصيحة التركية، وأصر على استخدام القوة المفرطة ضد مواطنيه، اتخذت تركيا موقفا صارما ضد الأسد، واستضافت بكل علانية المعارضة السورية في أغسطس 2011. واعتبر تغير الموقف التركي تجاه الأسد متأخرا، ومبكر في نفس الوقت. فقد رأى الليبراليون أن تركيا اتخذت مواقف ضد نظام الأسد بعد فوات الأوان، في حين رأى «الواقعيون» أن تركيا كان يجب عليها ترك الباب مفتوحا لمواصلة المفاوضات مع النظام. على أية حال، أظهرت تعاملات تركيا مع نظام الأسد منذ أوائل العقد الماضي أن نظام الأسد عاجز عن إجراء أية إصلاحات أو حتى التوصل إلى حل عن طريق التفاوض.

علاوة على ذلك، أثبت النظام السوري أنه ليس عاجزا فقط عن إجراء إصلاحات، بل انه عازم ومصمم أيضا على تدمير البلاد قبل تسليمها إلى الأغلبية. لقد دمر نظام الأسد المدن الكبرى مثل حمص بحجة محاربة «الإرهابيين». في الواقع، يهدف النظام السوري إلى ترك بنية مفككة للقوى السياسية القادمة، وذلك بعد أن تتمكن المعارضة من إسقاط النظام في دمشق. لقد عملت تركيا على تحسين العلاقات على اعتبارها صاحب مصلحة في استقرار سوريا في المستقبل، عند انتهاء الازمة السورية. لكن للأسف جهودها لم تكن كافية لتغيير رغبة نظام الأسد في رؤية الفوضى، بدلا من تسليم السلطة إلى حكومة انتقالية في دمشق. اليوم، تعمل تركيا على تغيير النظام في سوريا، ويعتبر هذا من أهم وأخطر التحديات التي تواجه السياسة الخارجية على مدى العقود العديدة الماضية.

## التحدي الأكبر في الربيع العربي لتركيا

اصبحت سوريا نقطة محورية في إعادة تعريف تركيا الناجح لسياسة الجوار تجاه الشرق الأوسط. واستنادا إلى علاقاتها الطيبة، كانت تركيا قادرة على وضع نفسها على «المسار الصائب في التاريخ» عندما بزغ الربيع العربي. في الواقع، يعتبر سجل الأداء التركي تجاه الربيع العربي جيدا ومثيرا للإعجاب، ويتجلى ذلك بوضوح في استطلاعات الرأي المختلفة عن تركيا وعن القيادة التركية في الدول العربية. ويرجع هذا الإعجاب إلى تميز تركيا من حيث مستوى النضج الديمقراطي، والنجاح الاقتصادي، ومكانتها الإقليمية. لقد عزز وقوف تركيا مع الشعوب ضد الأنظمة الاستبدادية من هذه النظرة الإيجابية بجميع أنحاء المنطقة؛ لقد أيدت تركيا الثورة التونسية، كما كان رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أول زعيم يدعو الرئيس المصري حسني مبارك إلى التنحي. في الوقت نفسه، رفضت تركيا الاعتماد على النهج النمطي في التعامل مع الانتفاضات، وحافظت على قنوات الاتصال مع القيادات السلطوية. مع ذلك، لم تؤيد تركيا الأوضاع الاستبدادية، بل على العكس تماما، دعت إلى اجراء تغييرات وإصلاحات، ودعت إلى الاستجابة لمطالب الشعوب المشروعة، وهو ما جعل من تركيا «الفائز الأكبر» من الربيع العربي[1].

المفارقة أنه خلال العقد الماضي كانت سوريا تمثل عاملا رئيسا في انفتاح تركيا على الشرق الأوسط، أما الآن فيشكل نظام الأسد في سوريا تحديا كبيرا بالنسبة لتركيا. جاء رد فعل تركيا بشكل سريع على الاضطرابات في سوريا من خلال تقديم المساعدة لنظام الأسد بشأن إجراء الإصلاحات السياسية اللازمة. وفي تقدير تركيا، كان لدى الأسد متسع من الوقت

(1) وجد استطلاع جامعة ماريلاند السنوي لعام 2011 أن الرأي العام العربي ينظر إلى تركيا على انها تلعب "دورا بناءا للغاية" في الانتفاضات العربية – 14 مارس 2012. انظر:
http://www.brookings.edu/~/media/Files/rc/reports/2011/1121_arab_public_opinion_telhami/1121_arab_public_opinion.pdf.

للمضي في مسار الإصلاح، وعقد الانتخابات، وربما ظهوره بمظهر زعيم منتخب ووضع البلاد على طريق الديمقراطية. وقد أوضحت تركيا للأسد أنه يقود البلاد نحو الفوضى، إذا لم ينجح في تنفيذ تغييرات ذات مغزى؛ لكن للأسف الشديد أضاع الأسد فرصة كبيرة على مسار الانتقال السلمي. والأكثر مأساوية أن النظام السوري رأى الخروج من الاضطرابات هو المواجهة. ورأى النظام أنه إذا استطاع سحق المعارضة («الإرهابيين» في مفردات النظام السوري) مبكرا، فبإمكانه العودة لمكانته السابقة. والواضح أن النظام السوري اختار مسار يعتمد على توظيف آلته الأمنية المحلية، والاعتماد على التحالفات الدولية في قمع المعارضة ونزع الشرعية عنها.

تعرضت المصالح التركية في سوريا لخطر جدي، بسبب عدم استجابة النظام السوري للعرض التركي بشأن المساعدة في تجنب «الطريق الدموي» للخروج من الربيع العربي. بالطبع، لدى تركيا مصلحة في أن تظل سوريا مستقرة، لا سيما لتجنب المخاطر الأمنية التي تنتج عن تدفق اللاجئين وزيادة تحركات حزب العمال الكردستاني من داخل سوريا. كما ان تجارة تركيا مع الشرق الأوسط خلال العقد الماضي كانت تمر عن طريق سورية، لكنها توقفت في أعقاب الانتفاضة الحالية. لقد كانت التنمية الاقتصادية على جانبي الحدود حقيقة واقعة على مدى العقد الماضي ولكن الحال تبدل الان. فعندما ضربت الصواريخ السورية المقاتلة التركية إف4- في يونيو 2012، قامت تركيا بتدويل الحادث، وأعلنت أنها ستتعامل مع النشاط العسكري السوري قرب الحدود التركية كعمل عدواني. ومنذ ذلك الحين، عملت تركيا على تعزيز وجودها العسكري قرب الحدود مع الاحتفاظ بحقها في الرد في الوقت الذي تختاره. وفي أعقاب ذلك، أصبح الدعم السوري لحزب العمال الكردستاني في شمال سوريا أكثر وضوحا وانسحبت قوات النظام من مناطق كثيرة في الشمال، مما سمح للجماعات التابعة لحزب العمال الكردستاني في بسط سيطرتها على المدن الصغيرة. واتضح أن حسابات تركيا من أن عدم الاستقرار في سوريا ستكون له عواقب أمنية خطيرة للبلد كانت صحيحة. لقد أضر قمع نظام الأسد للانتفاضة السورية بمصالح تركيا الأمنية والاقتصادية كما كان متوقعا.

**لقد أوضحت تركيا للأسد أنه يقود البلاد نحو الفوضى، إذا لم ينجح في تنفيذ تغييرات ذات مغزى؛ لكن للأسف الشديد أضاع الأسد فرصة كبيرة على مسار الانتقال السلمي.**

بالرغم من كل شيء، قطعت تركيا على نفسها عهدا بان تقف بجانب الشعب السوري ضد النظام حتى يصل إلى الاستقرار والديمقراطية الشاملة. فتركيا أولا وقبل كل شيء، تريد تجنب حرب أهلية طائفية، تؤدي إلى «ثقب أسود» في الشرق الأوسط يهدد الاستقرار في

**اثناء الثورات العربية كانت تركيا حريصة على تجنب أي عمل من شأنه أن يعرض دورها الإيجابي وصورتها لدى الشعوب العربية للخطر. في نفس الوقت، حافظت على وعدها في الوقوف بجانب الشعب السوري.**

المنطقة برمتها. ونظرا لرفض نظام الأسد أي مقترحات لانهاء العنف- ناهيك عن رفضه التفاوض مع المعارضة- وعجز المجتمع الدولي عن الاتفاق حول إطار سلمي لنقل السلطة، ارتفعت الأصوات الداعية إلى تسليح المعارضة أو التدخل العسكري الخارجي. لكن حاليا، تركز تركيا على تقديم المساعدات الإنسانية للمدنيين داخل سورية، وبنفس الوقت تدعو المجتمع الدولي لإقامة مناطق آمنة داخل البلاد. ونظرا لأن أعداد اللاجئين تخطت 80 الف لاجئ، فقد أبلغت تركيا الأمم المتحدة بأنها لن تكون قادرة على استيعاب اللاجئين إذا تجاوز عددهم مائة الف لاجئ. لا جدال في أن سوريا تعتبر المثال الأكثر نجاحا للقوة الناعمة التركية في الشرق الأوسط، لكنها في واقع الأمر ربما تجبر تركيا على استخدام قوتها الخشنة أيضا. وهذا قد يكون ردا على أي استفزاز سوري أو بناءا على اتفاق دولي بشان مبادرة عسكرية برغم ضآلة الفرص. لقد كان انفتاح تركيا على الشرق الأوسط ناجحا بشكل عام، لكن من السذاجة توقع أن لا يكون للثورات العربية تأثير مباشر على مكانة تركيا في المنطقة. المخاطر كبيرة في سوريا، لكن النظام في موقف الخاسر، ولن يكون قادرا على فرض السيطرة مرة أخرى. لذلك ينبغي لتركيا أن تلعب دورا هاما في جهود إعادة إعمار سوريا ما بعد الأسد وهي عملية لن تكون قصيرة أو سلسة. وبينما تضطر تركيا إلى مواجهة التهديدات الأمنية النابعة من سوريا على المدى القصير، الا انه يجب عليها ان تمتلك رؤية بشان مستقبل سوريا على المدى البعيد.

## التدخل التركي؟

اثناء الثورات العربية كانت تركيا حريصة على تجنب أي عمل من شأنه أن يعرض دورها الإيجابي وصورتها لدى الشعوب العربية للخطر. في نفس الوقت، حافظت على وعدها في الوقوف بجانب الشعب السوري. فدعت الأسد إلى التنحي، واستضافت المعارضة السورية علنا، ودعت النظام إلى وضع حد للعنف الدائر. هناك أيضا دلائل قوية على أن تركيا ربما تساعد المعارضة في الحصول على الأسلحة. ومع ذلك، استنادا إلى الدروس المستفادة من العراق، ظلت تركيا تنتقد التدخل العسكري الخارجي. في الوقت نفسه، اكدت تركيا مرارا وتكرارا أنها لن تبقى صامتة في وجه عنف النظام. ففي منتصف مارس، أعلن رئيس الوزراء أردوغان أن من بين الخيارات التي ينبغي أن ياخذها حلف شمال الأطلسي والحلفاء بعين الاعتبار «منطقة آمنة» و«منطقة عازلة». ونظرا لمعارضتها التدخل، فضلا عن غياب الدعم المحلي، اعتمدت تركيا نهج

التدويل والأممية في التعامل مع الأزمة وقامت بدعم المعارضة. وكجار يسعى إلى تغيير النظام في سوريا، تحاول تركيا ان تستقرئ نهاية الأزمة ونتائجها من خلال تقديم الدعم للمعارضة وممارسة الضغوط الدولية.

أشارت عدة تقارير إلى أن تركيا يمكن أن تغض الطرف عن تدفق الأسلحة إلى المعارضة. لكن من الصعب تأكيد صحة هذه التقارير، فليست هناك سوق سوداء للأسلحة في تركيا، والدولة التركية هي وحدها فقط من يمكن أن يوفر الأسلحة إذا أرادت أن تفعل ذلك. من المحتمل أن دول الخليج، خصوصا، يشاركون في تقديم بعض الاموال والأسلحة الخفيفة إلى المعارضة، لا سيما عن طريق شمال لبنان. فقد ازدادت الآلة العسكرية على الأرض بشكل كبير، وارتفعت الأصوات الداعية لتسليح المعارضة.

ناهيك عن أن تردد تركيا في الموافقة على تسليح المعارضة، ينبع من خوفها من حدوث حرب أهلية طائفية تمتد لفترات طويلة، وأن تصبح سوريا ساحة قتال لحرب بالوكالة الإقليمية. فالأوضاع على الأرض تدهورت، وقد تحول تردد تركيا إلى تأييد كامل لإنشاء «مناطق آمنة» بواسطة الأمم المتحدة أو بواسطة أي تحالف دولي. وقد تمت مناقشة أفكار كإقامة «ممر إنساني» و«منطقة آمنة» و«منطقة عازلة» و«منطقة حظر جوي»، وحتى «منطقة خالية من وسائل النقل»، وربما تكون كلها حجر الأساس لأي تدخل عسكري مستقبلي. لكن تركيا تفضل استنفاد جميع الوسائل المتاحة مثل المساعدات الإنسانية، وعزلة النظام الدولية، وتمكين المعارضة سياسيا ودبلوماسيا. ومع ذلك، أثبتت هذه المبادرات انها غير كافية في النهاية، لذلك فإن تركيا الآن تؤيد اتخاذ التدابير الأمنية الصارمة اللازمة لمنع وقوع المزيد من العنف والتفكك المحتمل لسوريا.

## خطط إقليمية وحسابات عالمية

تركيا ليست قادرة على العمل في سوريا بعيدا عن ميزان القوى الإقليمي والعالمي وحساباتها. إقليميًّا، تعد سوريا ساحة قتال لأجندات طائفية؛ وعالميا، تشعر القوى الكبرى بالقلق من عدم استمرار مصالحها الاستراتيجية. هذه الديناميات لا تلتقي بالضرورة مع بعضها البعض، ونتيجة لذلك، يتم سحب سوريا في اتجاهات مختلفة. تركيا تواجه الآن انتقادات بانها تتبع أجندة سنية «إقليمية» أو أجندة «إمبريالية» عالمية. لكن أي مراقب مخلص يري أن تركيا تؤيد المطالب المشروعة لأغلبية الشعب في سوريا، والذي يتضمن مجموعات أخرى غير أهل السنة. النظر إلى السياسة التركية باعتبارها أجندة طائفية يتطلب وجود أدلة على أن تركيا تدعم فقط أهل السنة في سوريا. لكن نجد أنه على العكس تماما، طلبت تركيا بإصرار أن تتضمن المعارضة السورية جميع الفئات بما في ذلك العلويين والأكراد وغيرهم عند اتخاذ القرارات الهامة. على كل حال، رغبة تركيا بمنع الأنشطة الإرهابية عبر الحدود، تدل على أن جهود

وتحركات تركيا في سوريا لا تسعى لإحياء ماض امبراطوري قديم. لكن الواقع أن هناك آثار أمنية خطيرة بالنسبة لتركيا مترتبة على ما يحدث في سوريا.

رسم نظام الأسد صورة لتركيا وأنها تحاول«التدخل» في الشؤون العربية بجدول أعمال سني يمثل «العثمانيين الجدد». بالطبع ربما تستفيد بعض الحكومات العربية من مثل هذه الدعاية في بقاء أنظمتها، بعد ظهور الربيع العربي، وربما يُنظر إلى تركيا كقوة سنية رغم كونها غير طائفية ودولة ديمقراطية. وبينما ترفض تركيا أن تبني سياستها الخارجية على أولويات طائفية، تجد من الصعب الإفلات من تهمة «الأجندة السنية» في بيئة تشهد توترات طائفية كبيرة. لذلك حذر وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو طهران من إشعال «حرب باردة طائفية» بالشرق الاوسط. وبينما ترى إيران ودول الخليج أن الفوز بالمعركة في سوريا يعود بالفائدة على أجنداتهم الطائفية، نجد أن تركيا ترى الوضع السوري صراعا بين نظام الأقلية القمعي وبين الأغلبية المضطهدة. فمصالح تركيا تكمن في ان تصبح سوريا دولة ديمقراطية غير طائفية، بينما مصالح المملكة العربية السعودية وإيران تقوم على وجهات نظر إقليمية وطائفية. ومؤخرا قام الوسيط المصري بعقد اجتماع رباعي على مستوى وزراء الخارجية لبحث أزمة سوريا بالقاهرة، لتوفير المناخ الملائم لهاتين الرؤيتين وللتوصل إلى اتفاق حول سوريا بمرحلة ما بعد الأسد، لكن يبدو أن هذا الاجتماع كان آخر الجهود الدولية التي باءت بالفشل.

عندما اتخذت تركيا موقفا حازما ضد الأسد في أغسطس 2011، بدأ النظام السوري يشن حملة مغرضة ضد تركيا بتهمة تنفيذ أجندة العثمانيين الجدد، وأنها ألعوبة في يد الغرب. بالطبع كان لهذه الدعاية تأثير سلبي إلى حد ما، إلا ان تركيا استطاعت ردع النظام السوري من تشتيت الدول العربية بهذا التصور الخاطئ الذي يضع «الأتراك بمواجهة العرب». انحازت سياسة تركيا تجاه سوريا استراتيجيا مع الجامعة العربية، ونادت بحل «إقليمي». ومع ذلك تكمن المشكلة في أن الجامعة العربية لا تلتزم، بالضرورة، بضمان مستقبل ديمقراطي لسوريا. لكن في المقام الأول، تهدف إلى الحد من النفوذ الإيراني في المنطقة. مع ذلك، تبدو فائدة انخراط تركيا في محاولة حل الأزمة السورية أن الجامعة العربية قامت بجهود نشطة وأيدت انتقال السلطة في سوريا، كذلك ساعدت تركيا على إنشاء مجموعة «أصدقاء سوريا»، وهي تجمع لدول تحاول حل الأزمة في سوريا، ومواصلة الضغط على النظام.

في ظل الظروف الحالية، يستمر تضارب المصالح الإقليمية بشأن سوريا. ترغب تركيا والمملكة العربية السعودية في توقف النظام السوري عن القمع الوحشي، ولكل منهما أسبابه الخاصة. فالمملكة العربية السعودية ترغب في انتصار السنة في سوريا على نظام الأسد المدعوم من إيران. لكن الأمر يختلف

بالنسبة لتركيا، فهي تؤيد المطالب المشروعة للشعب السوري، ولديها رؤية مستقبلية لسوريا الديمقراطية. السياسة الخارجية التاريخية لتركيا تدل على أنها ليست طائفية، بل أممية وديمقراطية. ومن غير المعقول أن تنتهج تركيا سياسة طائفية ناجحة لانها تفتقر إلى كل من التجربة التاريخية والروابط الأيديولوجية للمجموعات الطائفية المختلفة في سوريا. في المقابل، نجد ان السعوديين لهم روابط أيديولوجية مع بعض الجماعات المتطرفة داخل سوريا. من ناحية أخرى، نجد ان إيران تعول الكثير على استمرار نظام الأسد. المملكة العربية السعودية وإيران على استعداد للاستفادة من هذه الاشياء، وكلاهما يحاول الحد من تأثير ونفوذ الاخر.

تعمل إيران تعمل جاهدة للحفاظ على علاقاتها المتينة بحزب الله في لبنان، الذي يعد حليفها في «جبهة المقاومة» ضد إسرائيل منذ فترة طويلة، والقادر على مواصلة السياسات الإقليمية لإيران، بواسطة الأسد أو بدونه. أما حكومة المالكي في العراق فتقبع تحت الضغوط الإيرانية وتسمح بتدفق الأسلحة من إيران إلى سوريا. كذلك شهدت لبنان والأردن قدر كبير من زعزعة الاستقرار.

أما إسرائيل فقد أيدت رسميا سقوط نظام الأسد، إلا أنها تخشي من قدوم حكومة إسلامية في سوريا بعد سقوط الأسد. لكن الواضح أن الاسرائيليين، نظرا للأجواء المبهمة الناجمة عن الثورات العربية، يفضلون نظام الأسد الضعيف غير المستقر بدلا من «حكم الإسلاميين». وبرغم أن لإسرائيل فوائد في تحجيم النفوذ الإيراني بسوريا، لكنها ترى أيضا مستقبلا قاتما في سوريا بمرحلة ما بعد الأسد حيث إن الجماعات الإسلامية ربما تأتي إلى سدة الحكم. بناء على ذلك، لم تظهر إسرائيل تأييدا حقيقيا لإسقاط نظام الأسد، ولم تلح على صناع السياسة الأمريكيين الذين ردعتهم تجربة الحرب على العراق. بالنسبة لإسرائيل، سوريا في ظل الأسد الضعيف لا تزال الأفضل؛ أي أفضل من سوريا تحت حكم الاخوان. وفي الآونة الأخيرة، أعربت إسرائيل عن قلقها من الأسلحة الكيميائية التي بحوزة الأسد. فأي خطوة غير حكيمة من قبل النظام قد تجر بإسرائيل والولايات المتحدة إلى الحرب. مع ذلك، فاحتمال حدوث مثل ذلك الأمر ضئيل، بعد تجربة غزو العراق وما تكبدته الولايات المتحدة من خسائر، لذلك لن تكون راغبة في قيادة التدخل العسكري الرامي لتغيير النظام في سوريا.

**بالنسبة لإسرائيل، سوريا في ظل الأسد الضعيف لا تزال الأفضل؛ أي أفضل من سوريا تحت حكم الاخوان. وفي الآونة الأخيرة، أعربت إسرائيل عن قلقها من الأسلحة الكيميائية التي بحوزة الأسد.**

عالميا، تدعم روسيا النظام السوري، ضد ما تعتبره حملة غربية بقيادة الولايات المتحدة للانقضاض على مصالحها الإقليمية. إذا سقط

النظام السوري فقد تتعرض مصالح روسيا في البحر الأبيض المتوسط للخطر بأقل تقدير. كما تريد روسيا ان توقف ما تعتبره زحف جدول أعمال غربي هادف لتغيير الأنظمة، حتى لا تقترب الثورات والاضطرابات من حدودها. روسيا تساند الأسد، ليس بالضرورة لأنها تكن له الولاء، لكن لأنها تريد رفض ما تعتبره مؤامرات غربية تهدف إلى تغيير الانظمة في دول صديقة لروسيا.

في الواقع، قد تكون روسيا على استعداد لإبرام صفقة كبرى مع الولايات المتحدة، لكن الولايات المتحدة لا ترى أية مصالح حيوية في سورية حتى تدخل في مساومة مع روسيا. الولايات المتحدة لديها مصلحة في إقامة نظام ديمقراطي بمرحلة ما بعد الأسد، وأيضا لها مصلحة في تحجيم النفوذ الإيراني في سوريا. مع ذلك، فالولايات المتحدة شديدة الحذر بشأن شن عملية عسكرية، رغم ارتفاع الأصوات الداعية إلى التدخل العسكري في سوريا بالآونة الأخيرة، لا سيما بعد تجاربها في العراق وأفغانستان، الأمر الذي لا تريد تكراره. من الواضح أن استراتيجية الولايات المتحدة مشابهة لنهج تركيا، ولكن حل الأزمة السورية تعتبر مسألة ملحة بالنسبة لتركيا لأنها تواجه ضغوطا؛ متمثلة في اللاجئين والإرهاب عبر الحدود. حتى بعد الانتخابات، ستتجنب الإدارة الأميركية أي «مغامرة» في الشرق الأوسط.

## خاتمة

نظرا لتضارب المصالح الإقليمية والدولية، فالحرب الطائفية طويلة الأمد أو القمع المستمر من قبل نظام الأسد لقوى المعارضة، سيلاقي قبولا من قبل بعض الجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى، وطبعا لا ينطبق ذلك على تركيا. حتى الان، لقد تضمنت الجهود التركية اتخاذ موقف واضح ضد النظام السوري، ودعم المعارضة، واستضافة اللاجئين، والمساعدة على اقامة تحالف دولي، والعمل على تقديم المساعدات الإنسانية. إذا لم يقم تحالف دولي بدعم تلك الجهود، سيكون من غير المرجح أن تستمر تركيا بمفردها. الدعم التركي للمعارضة، يوثق علاقات تركيا بقادة المستقبل في سوريا، وفي تقدير تركيا، لن يكون الأسد قادرا على استعادة السيطرة مرة أخرى.

الجهود التركية في حد ذاتها غير كافية لإسقاط النظام. وبرغم كل العيوب الحالية للمعارضة السورية الوليدة والمسلحة نسبيا، إلا انها يجب أن تكون من يوجه الضربة القاضية للنظام. عندئذ فقط يمكن أن يكون للجهود الدولية والضغوط الخارجية تأثير ظاهر.

انخراط تركيا واستثماراتها الهائلة في سورية خلال العقد الماضي، جعلت منها صاحب مصلحة رئيس في مستقبل سوريا المستقرة. والآن فإن التحدي الكبير بالنسبة لتركيا بعد الربيع العربي حماية المصالح الأمنية والوقوف بجانب ثورات الشعوب، وتجنب العمل العسكري أحادي الجانب والانجراف إلى حرب أهلية طائفية، وتجاوز التعقيدات الإقليمية والعالمية في سورية.